الإصلاح : مفاهيم وشروط

ليس التفكير في الإصلاح والهجس به هو المستغرب، لكن المستغرب الاستكانة للأوضاع الحاضرة والنوم على أكوام من المشكلات والمزعجات. الشعور بالحاجة إلى الإصلاح مع أنه فرع عن الشعور بأن الأوضاع ليست على ما يرام ـ فإنه كثيراً ما يكون بسبب ما لدينا من طلاقة الإرادة وقوة الرغبة في الاستزادة. إن ما نتطلع إليه من المعرفة والقوة هو دائماً أكثر مما هو متاح، وأكثر مما هو مسموح به. ومن هنا فإن الشعور بالحاجة إلى المزيد من الظروف المواتية هو في الحقيقة مطلب عالمي لأنه يتصل بالفطرة التي فطر الله ـ تعالى ـ الناس عليها. الحضارة الغربية تشهد اليوم أزمة كبرى نبعت أساساً من مجموعة الصيغ التي قامت عليها الحداثة، أي العقلانية والتحليلية والتجريدية والمنطق العلماني، بالإضافة إلى الإخفاق الذريع في الإجابة على السؤال الملح حول العدالة الاجتماعية، وقبل ذلك وبعده السؤال عن مستقبل الإنسانية ومصير البشرية. ونحن مع أننا مسلمون، وننطلق في الأصل من رؤية مغايرة إلا أننا نكتوي بنار هذه الحضارة بسبب هيمنتها وفرضها لشروط العيش وصياغتها لطموحات الناس في هذا العصر. ولدينا إلى جانب هذا مشكلاتنا الخاصة من نحو ضعف التدين والفقر والجهل والبطالة والاستبداد وانتشار الظلم والرشوة والفساد الإداري وتخلف المؤسسات التعليمية والتربوية والإعراض عن القراءة وما شابه ذلك. هذا يعني أن على العالم أن يبذل جهداً مشتركاً من أجل إصلاح ما يمكن إصلاحه من نظم الحضارة، وبلورة ما تمكن بلورته من الأهداف الموحدة المشتركة، لكن الجهد الرئيسي يتمثل فيما علينا أن نبذله نحن داخل أوطاننا من أجل تصحيح علاقتنا بديننا ومبادئنا أولاً ومن أجل تصحيح علاقتنا بعصرنا ثانياً. ولست أبالغ حين أقول: إن كثيراً من المسلمين محاصر بين هوتين: هوة تفصله عن تعاليم دينه وهوة تفصله عن عطاءات زمانه. لا

يعني هذا إطلاقاً أن مجمل المشكلات التي يعاني منها المسلمون أخطر مما يعاني منه غير المسلمين ـ كما يروق لبعضهم أن يدندن حوله ـ فالحقيقة أن نعمة الإيمان والهداية لا تعدلها نعمة، وهي صمام أمام من وقوع هذه الأمة في الحيرة المطبقة والضياع النهائي كما حدث للأمم التي استدبرت الوحي، فوكلها الله ـ تعالى ـ لأنفسها. نحن لا نشك أن أمتنا مهما فرطت وقصَّرت، ومهما عانت وكابدت، فإنها لم تفقد الاتجاه، ولها في أصولها وثوابتها ما يرشدها دائماً نحو طريق الفلاح والنجاح، لكن لا بد من العمل الدؤوب واعتماد المراجعة والنقد الذاتي على أنها جزء من أسلوب حياتنا.

إن المفاهيم الإصلاحية التي تحتاج إلى بلورة كثيرة جداً، وقد كتب فيها عشرات الألوف من الصفحات عبر القرنين الماضيين، ومن ثم فإننا لا نستطيع أن نتناول في هذا السياق كل ما نعتقد أنه مهم وجوهري، فلنقتصر إذن على ما تسمح به هذه المساحة، وذلك عبر المفردات الآتية:

١ ـ يضيق بعض الناس ذرعاً باختلاف المصلحين حول تشخيصهم لطبيعة المشكلات التي تعاني منها الأمة، وحول الحلول التي تنبغي الصيرورة إليها، وحول الأولويات التي يجب البدء بها، وإعطاؤها جل الاهتمام. ويكون ضيق الناس أشد حين يكون المختلفون من أبناء تيار أو اتجاه واحد ـ كالتيار الإسلامي مثلاً ـ وذلك لأن معظم الناس لا يدركون على نحو جيد الأسباب والاعتبارات التي تجعل الاختلاف أمراً يصعب تجنبه. حين نجد أن كل الإصلاحيين في العالم ـ مهما كانت مشاربهم ـ يختلفون، ونجد أن الأمور التي يختلفون حولها متشابهة إلى حد بعيد ـ فإننا سوف نخفف من نقدنا، ونبدأ بالتماس الأعذار. وقد اختلف الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ في أمور فقهية وسياسية واجتماعية مع اعتقادنا بغلبة سلامة الطوية والحرص على وحدة الكلمة. وأنا أعتقد أن من المهم جداً أن يطلع طلاب العلم وأبناء الدعوات على ما يظن أنه أسباب قهرية للخلاف والاختلاف؛ لأن ذلك سوف يشجعهم على البحث عن

التدابير والسبل التي تساعد على تحجيم الاختلافات قدر الإمكان، كما يشجعهم على توطين النفس على قبولها، ثم التعامل معها بحكمة وصبر وأريحية. وقد حاول فقهاؤنا منذ قرون بيان الأسباب التي تؤدي إلى اختلاف الفقهاء وألفوا في ذلك العديد من الكتب القيمة. ولا شك أن ما يؤدي إلى الخلاف بين أهل العلم والدعوة والفكر، منه ما هو مشترك، ومنه ما هو خاص بالمجال أو القضية موضع النظر. ومن المهم الوعي بذلك. أنا لا أستطيع الإحاطة بها وعرضها بالطريقة المناسبة، ولذا فسأشير إلى بعض الأشياء على نحو سريع:

أ ـ يسارع كثير من أبناء الدعوات وطلاب العلم والمتنورين إلى إرجاع الخلاف بين القيادات الفكرية والدعوية إلى اتباع الهوى والرضوخ للرغبة. وهذا الاتهام يسارع إليه من لا يريد أن يبحث أو يفكر في أسباب الخلاف. ولا شك أن بعض الخلافات يعود إلى الهوى والبحث عن المصلحة. وبعضها يعود إلى تحسسات نفسية واختلافات مزاجية بين أهل العلم. وقد شهد تاريخنا الكثير من ذلك، وانتهى علماء الجرح والتعديل من المحدِّثين إلى القول بعدم قبول طعن الأقران بعضهم في بعضهم، كما نجد ذلك عند الحافظ الذهبي وغيره. ولا شك أن أهل العلم والدعوة مطالبون بالتجرد والإخلاص، كما أن على الجماهير المسلمة الواعية أن تحاصر أهواء المصلحين عن طريق تحسين بصيرتها بواقع المسلمين، وبما هو مطلوب لإصلاح الواقع.

ب ـ تتم كل تصوراتنا للواقع بخيره وشره عبر نظم الدلالة وعبر التعريفات والمصطلحات السائدة لدينا. وبما أن نظم الدلالة مصابة بالقصور الذاتي ـ وهذا لدى كل الأمم ـ كما أن المصطلحات والتعريفات تظل قابلة للانتقاء والاستخدام المتحيز، فإن من المألوف دائماً أن نختلف حول تحديد المشكلات وحول الحلول التي يجب أن نصل إليها. إن الاختلاف في تعريف البطالة ـ مثلاً ـ يلقي بظله على تصورنا لحجم البطالة الموجودة في البلد. وإن اختلافنا في تحديد معنى التسامح أو الحرية أو العدالة

الاجتماعية أو المواطنة، سيؤدي قطعاً إلى تباين مواقفنا تجاه ما هو سائد ومتوفر من هذه القيم، وما يجب العمل على توفيره وهكذا...

ج ـ الخلفية الثقافية، تدفع بالمصلح دفعاً نحو الاهتمام ببعض الأمور على حساب بعضها الآخر، كما تجعل إدراكه لمخاطر بعض الأزمات ذات العلاقة بتخصصه وخبرته أكثر عمقاً وأشد حساسية. إن رجل الاقتصاد يرتاع للفقر والتضخم والبطالة وانهيار الرصيد الاحتياطي للدولة، على نحو لا نجده لدى المؤرخ أو الفقيه أو اللغوي. وإن اهتمام رجل الحقوق والقانون بتجاوز الدستور والنظم والقوانين أكبر بكثير من اهتمام غيره. وهكذا فإن خلفية داعية الإصلاح تصوغ رؤيته للأولويات الإصلاحية، وتتحكم بمشاعره واهتماماته نحو القضايا المختلفة.

د ـ الخبرة بالواقع عامل أساسي في اختلاف دعاة الإصلاح، فكما أن الخبرة الطبية تجعل موقف الطبيب من بعض الحالات مختلفاً عن موقف غير الطبيب كذلك تتنوع مواقف المهتمين بالإصلاح بحسب تنوع خبرتهم بالواقع المعيش. إن المصلح الذي يرى أن نسبة المؤدين للصلاة في مجتمعه لا تتجاوز ١٥٪ سيهتم بهذه المشكلة أكثر بكثير من الذي يعتقد أن وضع الطلاق في البلد لا يختلف عن أي بلد آخر. وهناك أسباب فرعية كثيرة جداً للخلاف لا أرى حاجة إلى ذكرها. هذا كله يعني أن الذي ينبغي أن يثير الدهشة هو اتفاق المصلحين، وليس اختلافهم. والقاعدة العامة في هذا أن فرص الاتفاق تكون أكبر كلما كانت القضية المطلوب علاجها قضية كبرى أو كلية. كما أن علينا أن نتوقع الكثير من وجهات النظر المتباينة كلما كانت تلك القضية فرعية أو جزئية.

٢ ـ إذا كان الإجماع على الأفكار والخطوات الإصلاحية غير ممكن وغير صحي أيضاً، وذلك للأسباب التي أشرنا إليها، فإن هذا لا يعني أن نستهلك كل طاقاتنا في

الاختلاف، ونتحول بذلك من أناس يفكرون في حل مشكلات المسلمين إلى أناس مشغولين بأنفسهم وشاغلين لمن حولهم. والقاعدة تقول: كل من لا يتمكن من حل مشكلاته الخاصة، يتحول هو ذاته إلى مشكل اجتماعي. وهذا ما ألاحظه على كثير من المثقفين من تيارات مختلفة حيث إنهم استطابوا الجدل إلى ما لا نهاية حول تعريفات النهضة وشروطها وأدواتها ومعوقاتها دون أي حرص على التوقف ولو مدة يسيرة من أجل بلورة ما تم الاتفاق عليه، وبلورة ما لا يقبل أي اتفاق، وما يحتاج إلى المزيد من الدراسة والمناقشة.

إن عصر النهضة في الغرب كان عصراً، وانتهى، لكن بالنسبة إلى الواقع العربي والإسلامي، فإننا ما زلنا نحلم منذ قرنين، لكن شروط ذلك الحلم لم تتوفر بعد. ما زال الفكر الإسلامي مرتبكاً حيال تحديد شروط النهضة ومتطلباتها، وما زال بينه وبين الحديث عن شروط المسير مسافة لا ندري بالضبط طولها!. لا يعني هذا بالطبع أن الأمة لم تحرز خلال قرنين أي تقدم يذكر، فهذا غير صحيح، لكن التقدم الذي حدث بسبب تراكمات عملية و «ديناميات» اجتماعية لم يكن ساراً. ولا علاقة للمفكرين والمصلحين بتلك التراكمات والمعوقات، فهي ليست من صنعهم، ولا مما يرضيهم. نحن ـ من غير شك ـ عجزنا عن بلورة كلمة جامعة وخطة مشتركة للإصلاح. وهذا العجز عام وموجود لدى التيارات الإسلامية وغير الإسلامية. وأعتقد أن علينا أن نتساءل عن أسباب ذلك، وأن نعثر على أجوبة لتساؤلاتنا. وكل ما أخشاه هو أن نغرق مرة أخرى في الخلاف حول الأسباب لنشعر أننا نسير في نفق لا نهاية له!.

المهم دائماً ألا نكثر من ذكر الأسباب، لأن من يتحدث عن كل شيء لا يبعد كثيراً عن الذي لم يتحدث عن أي شيء. في مقاربة أولية وبسيطة يمكن أن نقول: إن أسباب الاختلاف حول متطلبات النهضة ذات صلة وثيقة بأسباب اختلاف المصلحين في فهم

الواقع، وأضيف إلى ما ذكرته هناك الآتي:

أ ـ لدى كثير من الإصلاحيين والدعاة والمفكرين شيء من النرجسية والاعتداد المبالغ فيه بالرأي إلى جانب الاستهانة برأي المخالف إلى حدود لا تسمح بها البراهين والمعطيات العلمية والتفكير المنهجي الموضوعي. كيف سنلتقي إذا كان كل واحد منا يعتقد أن رؤيته لمشكلاتنا وحلولها رؤية ناضجة ومكتملة، ورؤية غيره ناقصة أو مشوهة؟. وكيف سنلتقي إذا كان فريق منا ينظر إلى نفسه على أنه صاحب الفكر الحديث المتنور، وينظر إلى غيره على أنه تقليدي مرتهن للماضي؟. أما الفريق الثاني، فإنه ينظر إلى نفسه على أنه صاحب الفكر المؤصل والمدلل والمدعوم بالشواهد التاريخية. أما من يختلف معهم، فإنهم عبارة عن أقوام لا يعادل فتنتهم بالغرب سوى جهلهم بأصول الشريعة والتاريخ الإسلامي! هذا مع العلم أن الصواب الخالص في المجال الإصلاحي قليل، كما أن الخطأ المحض أيضاً قليل. والموضوع مختلف عن المجال الفقهي الذي لا يحتمل إلا القليل من تعدد الأقوال. نحن في هذا الشأن في حاجة إلى أن نعتقد ن ما لدينا من رؤى إصلاحية وأفكار تطويرية هو شيء اجتهادي وغير مكتمل، أي أنه ما زال في طور البلورة، ويحتمل الإضافة والتشذيب. وهذا ليس من باب السعي إلى الاتفاق أو التلفيق أو المجاملة، بل هو ما يقتضيه الفهم العميق لآلية تكون الآراء والأفكار. بهذه النظرة نترك مساحة للشك والمراجعة والتراجع. ومن خلال تلك المساحة نملك القدرة على السماع لما لدى الآخرين والاستفادة منه. ويؤسفني في هذا المقام أن أقول: إن كثيرين منا يتعاملون مع مشكلات طارئة ومعقدة بشعارات ونظريات وقيم جاهزة ومتقادمة. نحن لا نحترم الجديد لجدته، ولا نزهد في القديم لقدمه، فهذا صنيع فاقد التمييز، لكن ليس من الصواب في شيء أن نصر على استخدام أفكار ومقولات أطلقها بعض المصلحين قبل قرن أو قرنين من الزمان، ولم تتعرض لأي اختبار، وليس هناك

أي ضمان لصوابها ـ في معالجة وإصلاح أوضاع حاضرة على الرغم من كل التطورات التي حدثت خلال هذه المدة الطويلة. والذي يدعو إلى هذا هو الجمود المعرفي والكسل الذهني والنرجسية المغلقة التي تثبط أصحابها عن السعي إلى تجديد الأفكار واكتشاف طرق جديدة لتفهم ما لدى الآخرين.

ب ـ العلاقة مع الغرب وتحديد الموقف من حضارته ونظمه سبب آخر لاختلاف الباحثين عن الإصلاح. والحقيقة أن الحضارة القائدة والمتفوقة ظلت على مدار التاريخ توقع الآخرين في حيرة من أمرهم، إنها تظهر دائماً بمظهر المنافس والمستولي المخيف ومظهر الملهم والمنقذ من ويلات التخلف. وقد لا نجد أي أمة في التاريخ استطاعت أن تحدد موقفها بدقة مما تحتاج إلى استعارته من الأمم المتفوقة عليها. قليلون جداً الذين يرون أن كل ما لدى الغرب حق وخير، ومن ثم فإنه ينبغي اقتباسه ونقله دون أي توقف. وقليلون جداً أولئك الذين يرفضون استخدام أو قبول أي شيء أنتجه الغرب. السواد الأعظم مختلفون حيال منهج الحياة الغربية وحيال تقاليد الغرب وعاداته وأذواقه وحول أمور في الديموقراطية والليبرالية والرأسمالية. ولا أعتقد أننا سنشهد أي نهاية لهذا الخلاف. وربما كان المطلوب ليس وضع الحضارة الغربية على المشرحة من أجل بيان ما نحتاجه منها، وما نرفضه، فهذا في نظري قليل الجدوى، وإنما علينا أن ندقق في بلورة ثوابتنا وأصولنا ومقاصد شريعتنا في المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي والتربوي.. فإذا قطعنا شوطاً جيداً في هذا، فإننا نكون قد رسمنا معالم العلاقة التي يجب أن تربطنا بالآخرين.

ج ـ الماضي والتراث والنماذج والأحداث التاريخية، تشكل عاملاً مهماً في الاختلاف حول شروط النهضة ودروب التقدم. الوعي البشري يأنس بالتراث وبالسوابق التاريخية، ويتخذ منها ملاذاً لحماية الذات من التدفق الثقافي الأجنبي،

والذي لا يطيق الوعي تفسيره واستيعابه وتنظيمه واتخاذ موقف منه بسبب غزارته وسرعته. ونحن على مدار قرن ونصف من الزمان كنا ولا زلنا نتخذ من عطاءات الحضارة الإسلامية دليلاً على عظمة الإسلام ودليلاً على اقتدار الأمة على استئناف دورها الريادي على مستوى العالم. وكلنا يذكر ذلك الاهتمام الاستثنائي الذي أولياه لكتابات أثنى فيها بعض علماء الغرب على الحضارة الإسلامية[1]. إننا تلقفناها بوصفها شهادة عدو ـ والفضل ما شهدت به الأعداء ـ وبوصفها عوناً على جعل الحاضر الإسلامي يستند إلى أسس متينة. لكن فريقاً من المهتمين بإصلاح الشأن الإسلامي يرى في الماضي غير ما نراه، إنه يرى فيه سجلاً مملوءاً بالانتصار ومملوءاً أيضاً بالظلم والفتن والاحتراب الداخلي وسفك الدماء؛ ولذا فإن التعلق به يعدّ معوقاً عن التقدم، ويجب أن يكون الاتصال به عند الحد الأدنى. وبعض المثقفين المسلمين يرون في البحث في الماضي عن حلول لمشكلاتنا شيئاً غير حكيم بسبب بساطة التجارب التاريخية، وتعقد المشكلات الحالية. يقولون: إن من غير المجدي أن نحاصر جريمة الربا والزنا وأن نحل مشكلة البطالة اليوم بحلول وأدوات استخدمت قبل مئة سنة. وهكذا وهكذا.. ولا أريد هنا الخوض في هذا الأمر ولا ترجيح رؤية على رؤية أو توجه على توجه. المهم أن ندرك دور الرجوع إلى التاريخ في الخلاف بين المصلحين.

د ـ على مدار التاريخ كان هناك تطلع وتوقع من المجتمعات الإسلامية أن يتم تأطير جهود بناء الحضارة بإطار الشريعة الغراء. وكان الناس يريدون من الحكومات أن تؤمِّن ذلك من خلال مالها من سلطة ونفوذ، لكن كبار موظفي الدولة وصغارها هم بشر من البشر، فيهم المتمسك، وفيهم المتساهل... كما أن الدولة هي مركز للتوازنات الاجتماعية، وبالتالي فإنها تعكس كل ألوان الطيف الاجتماعي، وهذا يجعلها تسمح باستمرار لكثير من الناس أن يروا فجوات وفروقات بين سلوكاتها وبين ما

(1) كما فعل غوستاف لوبون وغيره.

يعتقدون أنه التدين الصحيح. وإذا أضفنا إلى هذا التجارب السياسية الناجحة ـ وهي قليلة نسبياً ـ في تطبيق الشريعة أدركنا ما ترسب في الوعي الإسلامي من اضطراب حيال تأسيس التدين والروح الإسلامية في المجتمع. ويمكن أن نقول باختصار شديد: إن معظم المتشبعين بالمنهج التربوي التعبدي في التغيير يطمحون إلى إصلاح الواقع الإسلامي والنهوض به من خلال تربية الحدس والذوق والاعتماد على العاطفة المشبوبة والمحبة والنصيحة الرقيقة وتقديم النموذج الشخصي في التخلق بالأخلاق والآداب الإسلامية. وهذا التيار الكبير لا ينتظر في العادة من الحكومات دوراً مؤثراً في إقامة الحياة الإسلامية، ومن ثم فإنه لا يولي مسألة تطبيق الشريعة وإقامة الحدود الاهتمام الذي يوليه للأنشطة والجهود الشعبية.

أما المتشبعون بالمعارف والعلوم الشرعية عامة والفقهية والأصولية خاصة وأولئك الذين مروا بتجارب حركية وتنظيمية، فإنهم يعولون على الدولة ومؤسساتها المختلفة في تأسيس الولاء الشعبي للإسلام وفي تربية الأجيال الحاضرة وحل المشكلات العالقة على أساس منه، وفي إطار أصوله وثوابته. وهذا التيار يبدو دائماً أكثر حرصاً على التشريع الصارم والقائم على القسر والردع والمتمسك بقاعدة العقاب والثواب والجزاء. ومع أن الأرضية المشتركة بين التيارين واسعة إلا أن طبيعة التركيز لدى كل منهما تفرض اختلافاً في أولويات الإصلاح والتغيير.

إن اقتصار الدين ـ كما تدل عليه تجارب العديد من الأمم ـ على المجال الشخصي للإنسان يشكل الخطوة الأولى لذبوله واندراس معالمه. وإن أي ثقافة لا تتبناها دولة تصبح مهددة بالتهميش. هذه حقيقة واضحة جداً، ومن ثم فإن على المجتمعات الإسلامية أن تبحث عن الوسائل التي تساعد على جعل النظم والقوانين متوافقة إلى أقصى حد ممكن مع ثوابت الشريعة وقطعيات الدين. ويجب أن يشكل إنجاز هذا الأمر الهمّ الأكبر لفئة من المصلحين. وتعاون الشعوب والحكومات فيه يعد شيئاً جوهرياً.

حين تتوفر الأطر القانونية المتوافقة مع الشريعة فإن نشر الآداب والأخلاق الإسلامية وبناء روح التدين والتآلف والأخوة، يصبح أمراً أكثر سهولة. لكن القيام بهذا ينبغي أن يتم عن طريق الجمعيات والهيئات الأهلية والشعبية وعن طريق المبادرات الفردية والجماعية. وهذا المجال رحب جداً، وهو يتسع لكل مسلم ومسلمة. ولن يكون من المجدي استهلاك الأوقات في مناقشة عقيمة حول البداية الحقيقية للإصلاح: هل تكون عن طريق التربية الاجتماعية وترسيخ القيم والمبادئ النبيلة، أو تكون عن طريق التشريع واستحداث القوانين الإسلامية؛ حيث لا ينبغي فهم هذه القضية وفق هذه المعادلة؛ إذ من الممكن العمل على كل ذلك في آن واحد، كما تدل عليه تجربتنا في تأسيس الدولة والحضارة الإسلامية في المدينة المنورة.

٣ ـ من الملاحظ أن معظم الذين يتحدثون عن الإصلاح في العالم الإسلامي يتحدثون مثل ما يتحدث نظراؤهم في كوريا واليابان والمكسيك.. عن الإصلاح في بلادهم. وفي هذا إهانة للمسلم وحط من قدر المهمة السامية المنوطة بهذه الأمة. نحن لا ندعي التميز العنصري، ولا نسعى إليه، ولا نرضى به، لكن يظل من المهم أن نعرف واجباتنا، ونعرف نقاط القوة لدينا، كما نعرف المحركات الروحية والنفسية والاجتماعية للركود الذي نعاني منه. إذا قرأت في دفاتر كثير من المهتمين بالإصلاح وجدت أن المسيطر عليهم هو الاهتداء إلى الكيفية التي تجعل الإنسان المسلم أكثر أمناً وازدهاراً وحرية، والاهتداء إلى الواجبات والمهمات التي ينبغي أن ينهض بها حتى يحصل على حقوقه. وهذا كله مطلب مهم وحيوي، لكن الاقتصار على هذا يشكل نوعاً من الإلحاق للإنسان المكرم بالحيوان الأعجم، فالمهتمون بالرفق بالحيوان يحددون حقوقه من الرعاية، ويحددون الأعمال التي يمكن أن يقوم بها مما يتناسب مع طبيعته وقدراته. إن أي حركة إصلاحية جادة مطالبة بأن تهتم بالتنظير لتكوين « المسلم الرسالي » فنحن هنا على هذه الأرض من أجل عبادة الله ـ تعالى ـ ونشر كلمته وهداية الخلق، كما قال

ـ سبحانه ـ : ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾[1]. إن خيرية المسلم لا تنبع من إيمانه واستقامته فحسب وإنما من إحساسه بمسؤولية الرسالة والهداية نحو الآخرين أيضاً. وهؤلاء الآخرون قد يكونون مسلمين، وقد يكونون من غير المسلمين. والدعوة إلى الله ـ تعالى ـ ينبغي أن تكون هي الواجهة الحضارية العالمية لهذه الأمة. امتيازنا عبارة عن خدمة نقدمها للأمم الأخرى، وليست فوقية عنصرية مريضة، كما هو الشأن عند اليهود. خيرية الأمة ـ كما في الآية ـ نابعة من إيمانها بالله ومن نشرها للخير والفضيلة والعلم والتبصر ومن محاصرتها للشرور والمنكرات. وقد صار النهي عن المنكر اليوم شيئاً مستنكراً لدى كثير من الناس بسبب توسيعهم غير المشروع وغير الصحيح لدوائر الخصوصية والحرية الشخصية، والذي انتقل إلينا من أمم قدمت الحرية على كل شيء، فما ازدادت رشداً، ولا شعرت أنها صارت في حال أفضل. الخطاب الإسلامي مطالب اليوم بتنشيط النقد الذاتي والنقد الغيري في الأمة وتأسيس عرف قوي جديد يشعر الناس معه بالمسؤولية الأخلاقية عما يصيب مجتمعاتهم من تدهور وانحطاط مخيف. لكن الأهم من هذا هو تحضير الإنسان المسلم على حمل رسالة الإسلام وإشاعة المعرفة الشرعية والدلالة على الخير ومحاصرة الشر، ليس عن طريق الكلام فحسب، وإنما قبل ذلك عن طريق الحضور المتألق في المجالات كافة وعلى كل المستويات، فالشر الآن ينتشر عن طريق الفعل ـ والعولمة أفعال ـ أكثر من انتشاره عن طريق القول.

إن نشر الدعوة خارج حدود الأرض الإسلامية يشكل توظيفاً آخر للطاقات الإسلامية في أمر يعود على الدعاة أنفسهم بالخير، إذ يجعلون أنفسهم ينخرطون في سياق طوعي غير شخصي. وهذا بدوره يدفعهم إلى تطوير صفات حميدة عديدة مثل

(1) سورة آل عمران: (١١٠).

التضحية والصبر والتسامي نحو المثل العليا. كما أن العالم يفتقر اليوم إلى من ينقذه من أوحال المادة المميتة، وإلى ما يرتقي به عالم المعنى. وأمة الإسلام تستفيد من هذا حيث يتم التعريف بها وبرسالتها، وحيث تتمكن من بناء علاقات أممية خارج نطاق المعادلات والحسابات السياسية.

٤ ـ من أكبر التحديات التي تواجهنا اليوم ما يمكن أن نسميه «الصراع النظمي» حيث إن ما لدينا من نظم روحية وتربوية وأخلاقية واجتماعية.. يتصادم في قليل أو كثير مع النظم التي تشيعها الحضارة الغربية. لا شك أن « النظام » يحمل ـ في معظم الأمر ـ مدلول الأسلوب والوسيلة والقالب، لكن في البحث الحضاري تأخذ كلمة «النظام » شيئاً إضافياً، يتناول المضمون والمعنى والقيمة. إن مجموعة النظم لدى أي أمة تعبر على نحو ما عن عقيدتها وثقافتها وعن مذهبيتها الحضارية. وجوهر التحدي الذي يواجهنا اليوم ـ والذي ينبغي على الخطاب الإسلامي أن يعمل على شرحه ومجابهته ـ يكمن في مدى تمكن نظمنا الحضارية من مقاربة النظم الغربية في فاعليتها وإبداعها وإنتاجيتها والأهداف المنوطة بها. إن وعي الناس يزداد تفتحاً على مصالحهم يوماً بعد يوم، ومن شأن هذا النوع من التفتح أن يقلل من قيمة ما هو رمزي ومعنوي لصالح ما هو نفعي وعملي. وهذا هو بالضبط معنى تراجع تأثير «الأيدلوجية» في عصر العولمة. إن الهدف العملي من إقامة النظام السياسي هو رعاية البلد وحفظ حقوقه وحدوده وإشاعة العدل بين الناس وتأمين المصالح الاستراتيجية ودفع الظلم والعدوان وتسهيل الحراك الاجتماعي.. وإن الهدف العملي من النظام التعليمي وضع أقدام الطلاب على عتبة حب الاطلاع والتعلم والتفاعل مع المعرفة والمساعدة على إنتاجها وتوظيفها إلخ... وإذا تأملنا وجدنا أن كل نظام سياسي وكل نظام تعليمي وكل نظام قضائي... يحقق أهدافه أو بعضها على مستوى من المستويات؛ أي أن كل النظم تشترك في تحقيق أهدافها مع بعض التفاوت، والذي يعود إلى أسباب موضوعية وأحياناً قهرية.. وهذا

التشخيص صحيح على نحو عام، لكن لا بد من أن نلاحظ أننا جميعاً ندرك هذا، لكن الإعذار اليوم صار ضعيفاً، وقد صار الناس حساسين جداً نحو فوات أي شيء من نفع يؤملونه. وعلى سبيل المثال فإن كثيراً من الناس مستعدون اليوم لوضع أبنائهم في مدراس أجنبية من أجل أن يكونوا أقوياء في اللغة الإنجليزية أو الفرنسية، مثلاً. وكثير من الناس يضع أمواله في بنك ربوي، ويعرض عن غير الربوي لا لشيء سوى أن البنك الربوي ينجز له معاملاته بطريقة أسرع وهكذا...

وعلينا أن نلاحظ أمراً آخر، هو أن التفاوت بين نظام ونظام كثيراً ما يكون كبيراً جداً، ولك أن تأخذ التعليم الجامعي نموذجاً على هذا. العالم الإسلامي يشكل اليوم أكثر من ٢٠٪ من سكان الأرض والمفروض أن يفوز بـ « ٢٠٪ » من الجامعات الخمسين أو المائة الأولى على مستوى العالم. لكن الواقع يقول: إنه ليس لدى المسلمين أي جامعة مصنفة بين الجامعات الخمسين الأولى في العالم! مما يدل على أن نظام التعليم الجامعي لدينا غير فعال ولا منتج مقارنة بما لدى غيرنا!

إن أي إطار أو نظام يثبت اليوم عدم فاعليته سوف يزهد فيه الناس مهما كان لصيقاً بمعتقداتهم أو تراثهم. ومعيار الكفاءة جاهز وواضح، وهو ما لدى الدول الصناعية الكبرى من أطر ومؤسسات ونظم.

إن أخطر ما يواجه عمليات تفعيل النظم يعود إلى عاملين اثنين:

الأول: هو الفوائد والمكاسب التي يحصل عليها بعض الناس من وراء فساد النظم أو جمودها. المستفيدون من وراء أي وضعية يدافعون عنها حتى النهاية، ويحاولون إفشال أي شيء جديد أو بديل، وذلك حتى لا يفقدوا الميزات التي يتمتعون بها.

الثاني: هو ما نلمسه من ترهل وضعف في الكفاءة وتنظيم الذات... لدى أعداد كبيرة من المسلمين. وهذا السبب أخطر في الحقيقة من السبب الأول؛ حيث إن أي نظام

يكتسب حيويته وفاعليته من الناس الذين يطبقونه، ويجعلون له بالتالي قيمة ومعنى. وهذا يدل على أن الإصلاح إما أن يكون شاملاً وجذرياً، أو لا يكون. وأظن أنه قد آن الأوان لأن نصرف جهداً أكبر لإنتاج وتعميم أكبر قدر ممكن من المفاهيم المتعلقة بتنمية الشخصية بكل جوانبها ولا سيما الجوانب الحيوية منها، مثل الجانب الروحي والفكري والاجتماعي والمهاري والفني. إن الفرد المسلم هو محور الإصلاح وغايته، فإذا لم يتفاعل مع الطروحات الإصلاحية، فإنها ستظل باهتة ومعطلة.

٥ ـ يمكن أن نقول: إن في الخطاب الإسلامي المعاصر ـ وكذلك القديم ـ ثغرة واضحة تتجلى في قلة اكتراثه بإيجاد الحلول للمشكلات والأزمات التي يعاني منها معظم المسلمين. لا شك أن رياحاً رخية من التغيير الإيجابي هبت، وتهب على هذا الخطاب، لكنه ما زال في معظم مقولاته مرتهناً لـ «الأسلوب التوصيفي» إذ نشعر في أحيان كثيرة أننا نبرئ الذمة، ونقوم بالواجب إذا وصفنا للناس ما هم فيه من تأزم، ثم حثثناهم على أن يبذلوا جهدهم في تحسين أوضاعهم. وهذا الأسلوب موروث من العصور القديمة، حيث كانت الآليات والأساليب في العالم كله على درجة عالية من التضاؤل والبساطة. أما اليوم فقد صار الناس يدركون إلى حد مقبول أن أوضاعهم ليست على ما يرام، وأن عليهم أن يتخلصوا منها، لكنهم لا يعرفون كيف يمكن أن يتم ذلك. أنا لا أشك أننا إلى اليوم لم نقم بواجبنا على النحو المطلوب في اتباع الأسلوب الأمثل لتحديد طبيعة المشكلات التي تعاني منها الأمة وحدود تلك المشكلات وخطورتها. وذلك الأسلوب يقوم على البحث العلمي الرصين والمرتكز على رؤية عميقة لسنن الله ـ تعالى ـ في الخلق وإلى ما هو مكتشف من طبائع المجالات عامة وطبيعة النفس البشرية خاصة. وهذا الموضوع يشكل حكاية خاصة مستقلة. من المهم على هذا الصعيد ألا نظن أن ما نعده مشكلة، أو نعده أمراً حسناً أو عادياً، يعده الناس كذلك ـ كما نفعل في أحيان كثيرة ـ حيث لا بد من أن نعطي الاعتبار لرؤية الناس

لذلك، فالرجل الذي ينظر إلى حصول ولده على الشهادة المتوسطة على أنه شيء جيد، وأن عدم حصوله على الشهادة الثانوية أمر عادي ومقبول، أقول هذا الرجل يحتاج أولاً إلى من يقنعه بأن ما يظنه أمراً عادياً هو أمر سيِّئ. وإذا لم نتمكن من إقناعه فلا فائدة من دلالته على مدرسة جيدة أو تعليمه كيفية تأمين المال لإكمال ولده لدراسته.

سيظل المهم هو إيجاد الحلول المقنعة والمتلائمة مع روح العصر والكثير من مواضعاته. مسألة المرأة وحقوقها وتنميتها وعملها ومسألة العلاقة مع غير المسلمين داخل الوطن والعلاقة بهم على الصعيد العالمي ومشكلات الشباب والتدهور الأخلاقي الذي يتعرضون إليه، بالإضافة إلى مشكلات التربية الأسرية والإعراض عن القراءة والبطالة والطلاق وحزمة أخرى من المشكلات المشابهة، كل هذا يحتاج إلى حلول جدية علمية ومفصَّلة. والناس لا يملكون من الدراية ما يكفي للتفريق بين حل وحل، أو الحكم على أن الحل الفلاني حل متوافق مع عقيدتهم ونجاتهم في الآخرة، أو أنه حل يفضي بهم إلى الخسار والبوار. إن أهم ما يدفع الناس إلى قبول حل من الحلول والتفاعل معه أمران:

الأول: هو الدعاية الإعلامية التي يحظى بها ذلك الحل؛ حيث إن الدعاية لا تقنع الناس بحل أو سلعة أو خدمة فحسب، وإنما تشكل عقولهم، وتقولب القابليات لديهم على نحو ينسجم مع مصالح المستفيدين من العولمة وأذواق المؤثرين في صياغة الحياة المعاصرة. ولهذا فإن ارتكاز الخطاب الإسلامي على بنية إعلامية ممتازة يشكل شرطاً أساسياً لنجاحه في ترويج الحلول الحضارية التي يقدمها صناع ذلك الخطاب.

الثاني: عملية الحل ومرونته وإمكانية استخدامه من قبل أعداد كبيرة من الناس. والذي ألاحظه أن كثيرين من سدنة الخطاب الإسلامي يجنحون إلى نوع من المثالية في تصور قدرات الناس على بذل الجهد وعلى مقاومة رغباتهم، ومن ثم فإنهم يميلون إلى

طرح «الحلول الأحادية» . مشكلة التدخين ـ مثلاً ـ تعالج عن طريق حث المدخنين على الامتناع عن التدخين لما فيه من إثم وضرر على المدخن وعلى الاقتصاد والأسرة. لكن الذي تبين أن انتشار التدخين في تزايد متسارع مع أن الفتوى في حكمه لم تكن متراخية أو متساهلة، كما أن العرف الاجتماعي تجاهه كان صارماً. وهذا يعني أن ما فعلناه حيال هذه الظاهرة الخطرة لم يكن كافياً. قد نكون في حاجة إلى اكتشاف فلسفة «الحلول المركبة» فمشكلة التدخين ـ مثلاً ـ تحل عن طريق إيجاد توعية جيدة بأضراره ومشكلاته، ثم مضاعفة الضريبة عليه مرتين أو ثلاثاً، وإصدار قوانين بمنع الدعاية له في وسائل الإعلام المحلية. وإصدار قوانين صارمة، تمنع تناوله في وسائل النقل والأماكن العامة وأماكن العمل، وتفعيل القوانين الموجودة، بالإضافة إلى إيجاد جمعيات لمكافحة التدخين، وفتح عيادات لمعالجة المدمنين، إلى جانب حلول أخرى...

إدراك المشكلات يحتاج إلى علم، وحلها يحتاج أيضاً إلى علم، وما لم نتخذ من المنهج العلمي طريقاً عاماً في التعامل مع الأشياء، فستظل علاقتنا بمشكلاتنا مضطربة، فلا نرى المشكلات، ولا نهتدي إلى حلها.

٦ ـ الحضارة الغربية هي الحضارة المهيمنة على العالم اليوم فهي التي تضع شروط التقدم ومعايير النجاح والازدهار، وهي التي تبدع نظم الإنتاج المختلفة. هناك دول عديدة حاولت أن يكون لها موقع متميز في العالم الحديث مع الاحتفاظ بالخصوصية. وقد نجحت إلى حد مقبول ـ كما هو شأن اليابان ـ لكن النموذج الذي انتهت إليه ظل منسجماً مع الخطوط العريضة للفلسفة والرؤية الحضارية للغرب. والذي يراقب التغيرات الثقافية التي يشهدها اليابان اليوم، لا يشعر بأن النموذج الياباني ينزع نحو المزيد من الفرادة والأصالة وإنما يتجه للتماهي مع الغرب أكثر فأكثر. وهذا طبعاً يعود إلى الحضور الضخم للثقافة والحضارة الغربية في كل مكان وعلى كل صعيد. هذه

الوضعية تلقي على صانعي الخطاب الإسلامي مسؤولية كبرى. تتمثل في عملية البحث عن الموقف المتوازن الذي نتمكن من خلاله من تنمية إرادة مستقلة وتكوين شخصية إسلامية متميزة بالإضافة إلى التواصل مع المعطيات الحضارية والاستفادة من المنجزات الحديثة في كل المجالات. الموقف دقيق جداً وملتبس، والنجاح فيه غير مضمون، ولا يرجى له الاكتمال. البحث عن الموقف المعتدل، ليس نابعاً من موازنات منفعية، كما قد يتوهم، وإنما ينبع من رؤيتنا الدقيقة لطبيعة المنهج الرباني الأقوم المشتمل على معنى الاعتدال والوسطية في كل شيء، ومن رؤيتنا لاعتبارات أخرى عديدة، يأتي في مقدمتها توفير أفضل بيئة لتوظيف ذلك المنهج في صياغة حياتنا العامة. كما أن علينا أن نلاحظ في سياق الاهتمام بهذه المسألة واقع الناس وطموحاتهم والضغوط التي يتعرضون لها في كل اتجاه. ولا شك أن هذا سوف يحقق الكثير من المنافع والمكاسب، فالشريعة الغراء جاءت لإصلاح شؤون العباد ورعاية مصالحهم في أمور دنياهم وآخرتهم.

الخطاب الإسلامي محتاج إلى إعطاء الاعتبارات الروحية والأخلاقية والنفسية في مسألة النهضة اهتماماً خاصاً، لأن الإسلام عقيدة وشريعة أعطاها هذا الاعتبار في مسألة التأسيس على ما نلاحظه في كل النصوص وفي سيرة النبي ﷺ . ومن وجه آخر فإن التركيز على هذه القضايا يستهدف توفير نوع من الحماية لروح المدنية الإسلامية من أن تقع أسيرة للمدنية الغربية، حيث إن السطوة العالمية لتلك المدنية، تهدد فعلاً مدنيتنا وكل المدنيات الأخرى. حين تقع مدنية أسيرة لمدنية أجنبية، فإن أبناء المدنية الأسيرة يكونون بمثابة من أضاع ذاته. وحين تضيع أمة ذاتها تصبح أوضاعها أشبه بأوضاع ركاب طائرة مخطوفة. وفي هذه الحال تفقد الأمة الطموح إلى المبادرة التاريخية، وينصبّ كل جهدها على اللحاق بركب الآسرين، وتتبع خطواتهم دون جدوى، فتجمع بذلك بين الذل والتخلف. نحن من أجل تحرير الإرادة أو الاحتفاظ بحريتها وصيانة الذات

الثقافية، لا ندعو إلى شتم الآخرين وكتابة المجلدات في نقائصهم، وإنما ندعو إلى توضيح ألوان المفارقة بيننا وبينهم، ولعل أهم هذه الفوارق يتمثل في النظرة للتقدم العلمي وتعاظم رأس المال والتفنن في أشكال الرفاهية وتراكم فنون القوة، وما كان من هذا القبيل. نحن نرى أن الحصول على كل هذه الأشياء وتوظيفها والانتفاع بها يجب أن لا يكون أكثر من وسائل للفوز برضوان الله ـ تعالى ـ . أما الغربيون فإنهم ينظرون إليها على أنها غايات في حد ذاتها، أو أنها وسائل لتحقيق السعادة الدنيوية، هذه هي نقطة المفاصلة.

لكن على الخطاب الإسلامي أن يدرك بعمق أننا في كثير من أمور معاشنا وفي العديد من مستلزمات النهضة التي نحتاجها لا نملك الاكتفاء الذاتي، فنحن محتاجون للتواصل مع الآخرين والانفتاح عليهم، ولو كنا نعدهم خصوماً أو منافسين عقائديين. ثم إن التشديد على مسألة الخصوصية والاستقلال الوطني إذا تم عبر المقولات والشعارات، فإنه يكون قليل الجدوى من جهة، ويولِّد نزاعات عنصرية وصوراً مشوهة عن الذات، كما يحدث نوعاً من الانكماش غير الصحي وغير الصحيح. بعض من يسهم في صياغة الخطاب الإسلامي نسوا عملية التوازن هذه، واندفعوا من غير حسّ احترازي نحو إثبات وجوه تماهي التعاليم الإسلامية مع مقولات الثقافة الغربية. وهم يهدفون من وراء ذلك إلى التخفيف من الهجمة الشرسة التي يتعرض لها العرب والإسلام والمسلمون من قبل بعض الدوائر الغربية. ومع أنني أقدر صلاح القصد إلا أن تأويل الإسلام إلى درجة جعله يتوافق مع معظم ما يقوله الآخرون، يجعل الدفاع عنه من غير أي معنى، كما أنه يوجد على الساحة الإسلامية ردود فعل مضادة مغالية. وهو قبل هذا وذاك يشكل عدواناً على الأصول والتعاليم الإسلامية. ولنا أن نتعلم درساً بليغاً من الكنيسة، حيث إنها طورت نفسها، وغيرت جلدها إلى أن أصبحت مؤسسة خيرية، تنافس المؤسسات الخيرية؛ بل إن الأمر تجاوز ذلك إلى حد

يصعب فهمه، فبعض الكنائس في الغرب يعقد اليوم القران بين الشاذين جنسياً؛ وأعلنت راهبة تابعة للكنيسة في ألمانيا عدم إيمانها بحياة أخرى بعد الموت! وبعض أساتذة اللاهوت في الغرب، يصورون عيسى # على أنه مجرد مصلح اجتماعي ليس أكثر!!.

إن الهرولة لإثبات المرونة والرغبة في الاقتراب من الغرب تقلع « المصداقية » من جذورها. وقد صرنا نسمع اليوم من بعض الليبراليين من يقول: إن الفتوى لدى بعض علماء المسلمين تغيرت خلال العشرين سنة الماضية، وصارت ذات نكهة سياسية. الغربيون أيضاً في قرارة أنفسهم لا ينظرون بثقة واحترام إلى أولئك الذين يعملون على جعل الإسلام مادة هلامية قابلة للتكيف حسب المطلوب. وأذكر في هذا السياق أحد الأمريكيين حين سمع واحداً من علماء المسلمين يتكلم ـ وقد ارتدى الشيخ الجبة والعمامة ـ حيث قال: هذا الرجل صادق لأنه لو أراد المداهنة أو الخداع للبس ثيابنا. فريق آخر منا ينظر للعلاقة مع الآخرين بناء على رؤية ضيقة، لا تأخذ بعين الاعتبار أوضاع السواد الأعظم من المسلمين، ولا مستقبل الإسلام العالمي. وحين تجتمع مع هؤلاء تجد أنهم يتحدثون بطريقة تخيل إليك أن العالم كله صار على دين الإسلام أو أن المسلمين يعيشون في جزيرة مكتفية ومعزولة عن العالم. وهؤلاء لو كفوا عن الكلام لأسدوا من الخير للأمة أضعاف ما يفعلونه الآن!.

٧ ـ حتى نعرف ما الذي بقي علينا من الطريق علينا أن نعرف ما الذي قطعنا منه. ليس من الصواب أن نقرر أننا تحت الصفر أو عند نقطة البداية ـ كما يفعل بعضنا ـ فهذا مجاف للواقع. ثم إن بعض المسلمين صار في حيرة من أمره تائهاً بين تصريحات المتفائلين والمتشائمين. ولا بد من القول في هذا السياق: إن قراءاتنا لما تحقق ـ كما هو الشأن فيما لم يتحقق ـ لن تكون متفقة ما دمنا نقارب تقدير منجزاتنا عبر مفاهيمنا حول التحضر والتخلف والنهضة وعبر نظرتنا لقيمة المنجزات الحضارية المختلفة، لكن مع

كل هذا فإنه يجب أن ندرب أذهاننا على استنباط واكتشاف الأشياء المشرقة في حياتنا، وهي موجودة وكثيرة.

بعض المسلمين ينظر بتعاطف شديد إلى كل ما يتصل بالماضي، وبالتالي فإنه ينظر للحاضر على أنه سلسلة من الانتكاسات والهزائم. وهذا غير صحيح؛ فلهذا الدين إقبال وإدبار، ولم يجعل الله ـ تعالى ـ الخير خاصاً بحقبة زمنية معينة، كما أنه لم يجعل الشر كذلك.

والآن ما الذي تحقق عبر المئة سنة الماضية من المناداة بالإصلاح والعمل على النهوض بالأمة؟.

الذي تحقق كثير، ولكن أريد أن أضع الإصبع على ما أعتقد أنه يتمتع بأهمية خاصة، مع الاعتراف بقصور الإدراك والتقدير:

أ ـ لدى المسلمين إحساس متزايد بأنهم جزء من منظومة كونية كبرى، وأن في إمكانهم أن يستفيدوا من هذا العالم وأن يفيدوه. وسبب هذا الإحساس هو هذا التقدم التقني المذهل في وسائل الاتصال والبث الفضائي. ومع أن هذا لا يخلو من بعض المشكلات والسلبيات إلا أنه ساعد كثيراً من المسلمين على الخروج من دائرة الوله المَرَضي بالتاريخ والذي شغلهم فيما مضى عن البحث عما أوجب الله ـ تعالى ـ عليهم في حاضرهم. اليوم صارت حركة التاريخ في نظر كثير من المسلمين ليست عبارة عن أيام تمر من أجل إيصالنا نحو الأسوأ في كل شيء، وإنما صار هناك أهداف وآمال وتوقعات إيجابية ومحببة، يمكن أن نصل إليها، أو تصل إلينا فيما بعد.

من هذا التفاؤل وذاك الانفتاح على العالم صار كثير من المسلمين ـ الشباب على نحو خاص ـ يسعون إلى تطوير أنفسهم مع امتلاكهم للثقة بالقدرة على السيطرة على بيئتهم والاستفادة من كثير من الأحداث في تحقيق بعض المنافع الشخصية والعامة. ولم

يكن هذا موجوداً في الماضي إلا لدى فئة قليلة جداً.

ب ـ زادت نسبة المتعلمين، وتخلص كثيرون من الأمية، وكثر المتخصصون، كما كثرت الأوعية المعرفية والتعليمية، مما جعل إمكانات التثقف تتضاعف مئات المرات عما كان قبل قرن. كان طلاب العلم يمضون جزءاً عزيزاً من أوقاتهم في نسخ الكتب، وكان الباحث يقضي شطراً مهماً من وقته في البحث عن المراجع. أما اليوم فإنه يجد على الشبكة العنكبوتية «الإنترنت» مئات المكتبات وملايين المقالات في شتى علوم المعرفة، وهي جميعاً طوع أنامله دون أن يتحرك من منزله. لا شك أننا نعاني من نقص في الرغبة في الاطلاع، ولدينا تعليم متخلف عن الركب العالمي. لكن إذا ما قسنا ما لدينا اليوم بما كان قبل قرن، فسنجد شيئاً هائلاً، يمكن أن نتحدث عنه باستفاضة.

حدث مع كل هذا تطور مثير في نظرة المسلم إلى العلم حيث بات كثير من الشباب المسلم الصاعد يرى في المزيد من العلم المدخل الوحيد لتحسين نوعية الحياة وللارتقاء الوظيفي. وهذا كان في الماضي ضعيفاً جداً. ونشأ في معظم البلدان الإسلامية عرف اجتماعي يعتبر حرمان الولد من التعليم في سن مبكرة جريمة كبرى. إن هناك من يأكل الربا، ومن يرتشي، ويشرب الخمر دون أن يجد ما يكفي من الردع الاجتماعي، لكن يصعب على أي مسلم في معظم بقاع العالم الإسلامي أن يُكره ابنه على ترك المدرسة وهو في الصف الثالث الابتدائي. على حين أن هذا كان قبل قرن أكثر من عادي، بل لم يكن في معظم البلدان الإسلامية مدرسة ابتدائية، يدخلها الطلاب، أو يخرجون منها.

ج ـ تحسَّن وعي الناس بحقوقهم وزادت حساسيتهم نحو كرامتهم. وقد ساعدهم على ذلك تحسن الظروف المعيشية، وما يرونه ويسمعونه في العالم من حولهم. ويعكر هذا التحسن أن وعي الإنسان المسلم نحو واجباته الحضارية والمعيشية لم يتقدم بالقدر نفسه. وهذا قصور وضعف؛ ولكن إذا نظرنا من زاوية أخرى فإننا سنجد أن

إدراك الناس لحقوقهم في عيش مقبول وإحساسهم بكرامتهم، يساعد على تهميش الظلم والعدوان داخل المجتمعات الإسلامية. وكم ضاع من الحقوق نتيجة عدم إدراكها، أو عدم وجود ظروف للمطالبة بها. الآن هناك هيئات متنوعة ليس لها من عمل سوى مساعدة أصحاب الحقوق على الوصول إلى حقوقهم. ونحن ما زلنا في بداية الطريق، وما زلنا في حاجة إلى الكثير، لكن الوضع أحسن بكثير من السابق، وهو مرشح للمزيد من التحسن؛ بإذن الله؛ تعالى.

د ـ منذ خمسين سنة ونحن نشهد تحسناً متراكماً في تمييز كثير من المسلمين بين متطلبات التدين وبين ما اعتاده الناس من عادات، وأقروه من تقاليد وأعراف. إن من شأن الناس أن يجعلوا «الدين» جزءاً من عاداتهم، على حين أن المطلوب هو أن يكون الدين مهيمناً على سلوكهم وموجهاً لذلك السلوك. الصحوة المباركة التي نحيا في ظلالها الوارفة وضَّحت للمسلمين أن لديهم الكثير من الخرافات والكثير من المخالفات الشرعية، والكثير من العادات المتولدة من الجهل بأحكام الشريعة. ونحن نتذكر كثرة الحجارة التي ألقاها أبناء الصحوة في المياه الراكدة قبل ثلاثين سنة من الآن، مما أحدث اضطراباً واسعاً في الحياة الاجتماعية المتسقة على كثير من قشور التدين والغافلة عن كثير من لبابه. وقد كان ذلك ضرورياً من أجل فهم جوهر الإسلام ومن أجل فهم المدلولات الحضارية العميقة لتعليماته. وقد حدث على هذا الصعيد الكثير من التقدم، حيث صار لدينا أعداد كبيرة من الشباب الذين ينظرون إلى التخطيط وإدارة الوقت والبرمجة الشخصية والدقة في المواعيد والحركة النشطة والاهتمام بالشأن العام والنقد الذاتي.. على أنها متطلبات لكمال التدين، ومتطلبات لازدهار الحياة الإسلامية. وقد كان معظم هذه المعاني والمدلولات غائباً عن وعي جل المسلمين قبل قرن.

هـ ـ قبل قرن من الزمان ساد اعتقاد قوي بأن الدين يؤدي مهمته الأساسية في

المساجد والزوايا، حيث يكون تأثيره الجوهري في تحسين العلاقة بين العبد وربه ـ سبحانه ـ. وفي بلدان إسلامية عديدة كان الناس يظنون أن الذي يليق بالشاب المتدين هو دراسة العلوم الشرعية. أما العلوم البحتة والعلوم الدنيوية، فالتفوق فيها حكر على غيرهم ممن هم أقرب إلى الليبرالية والعلمانية ومن هم بعيدون عن التدين على النحو عام. بل إن فكرة «التقدم» كلها ـ بسبب التأثر بأوربا ـ كانت ترتبط بتفكير غير المتدينين أكثر من ارتباطها بتعاليم الإسلام، كما كان يعيها الناس. لكن الأمر قد اختلف اليوم؛ فالشباب الملتزم المتمسك موجود ـ بحمد الله ـ بقوة بين كل الأوائل في جميع العلوم والتخصصات. وهذا الإنجاز لم يتم من غير الكثير من التضحيات. وهو إنجاز مهم وذو تأثير بالغ في الطابع الذي سيتخذه التقدم في المستقبل. ومن الواضح أن الوعي العام اليوم لا يرى في التدين أي معوق للازدهار الفردي والجماعي، بل يرى فيه محفزاً ودافعاً قوياً إلى ذلك.

إن كل ما ذكرناه مدين لتقدم الخطاب الإسلامي ومدين للجهود المخلصة التي بذلها عشرات الملايين من الشباب والكهول المسلمين ذوي الالتزام العالي؛ لكن هذا لا يعني أن وعينا بمتطلبات النهضة قد اكتمل، فالحركة الجيدة تراكم في العادة من الإنجازات ما لا يكون مديناً للفكر أو الوعي المنظم.

قد ذكرت ما ذكرته ليس من أجل الرد على المتشائمين فحسب، وإنما من أجل التفكير ومتابعة العمل في هذه الحقول، وفتح حقول جديدة للممارسة.

لا ينبغي أن يفهم من هذا أننا خلال قرن لم نخسر بعض الأشياء المهمة. قد خسر كثير من الناس عندنا الطيبة والعفوية والنقاء، وحدث تراجع في احترام بعض الشعائر، كما صار إحساس كثيرين بالآخرة أضعف من ذي قبل. وخسرنا على جانب كل ذلك الكثير من التضامن الأهلي والقرابي والدفء الاجتماعي. لكن يبدو أن من العسير أن تكسب كل شيء دون أن تخسر أي شيء.

٨ ـ ربما غلب على كثير من صناع الخطاب الإسلامي الحسّ النخبوي، فهم بطريقةٍ ما يفكرون للصفوة والخاصة، ويطرحون الحلول التي يعتقدون أن المتعلمين من الناس هم المؤهلون للاستفادة منها. وعند التنظير للمشكلات وأخذ الأوضاع الحاضرة بعين الاعتبار، فإن الاكتراث بمن يسمى «رجل الشارع» ومحاولة فهم تطلعاته وملاحظاته كثيراً ما يكون ضعيفاً أو معدوماً، مع أن التجربة أثبتت أن العمل الأساسي للصفوة إن لم يكن تعميم أفكارهم ونشرها على أوسع نطاق، فإنه يظل ضئيل القيمة ومحدود الفائدة. إن كل الأفكار والمعارف والمفاهيم الإصلاحية، تستمد وزنها الحقيقي من الاتصال بالناس وخدمتهم وتحسين أوضاعهم.. والحقيقة أن العمل الإصلاحي ذو شقين أساسيين: الشق الأول يتعلق بإنتاج الأفكار والخطط الإصلاحية.

والشق الثاني يتعلق بتعميم ما تم إنتاجه ونشره وتثقيف الناس به. على مدار التاريخ كنا نعاني من قلة أعداد المطلوبين لتبليغ الدعوة وتفقيه الناس وتوعيتهم. ونعاني اليوم إلى جانب قلة الأعداد من ضعف الوسائل الشعبية لتعميم الأفكار والمعارف وتكوين الذهنيات والانطباعات. ولا شك أن الفضائيات تعد اليوم أقوى تلك الوسائل، لكن الإسلامي الممتاز والمتفوق منها ضئيل للغاية بسبب تأخر وعي كثير من الأخيار ـ ولا سيما أثرياءهم ـ بأهمية الاستثمار في الإعلام وتدريب الكوادر المستوعبة للرؤية الإصلاحية والقادرة على تجسيدها في إنتاج تلفزيوني وبرامج إعلامية متميزة. إن تحرير المجتمع من الركود ودفعه في طريق التقدم والارتقاء لا يتم من غير تعميم التفكير المنهجي ونشر الأفكار الإيجابية والعملية الجيدة. كما أن المبادئ والأفكار، تشكل الأرضية المشتركة التي تساعد الناس على العمل بعضهم مع بعض، وتحول دون حدوث انشقاقات اجتماعية خطيرة. تعميم التفكير والأفكار يحتاج قبل توفير الوسائل والمبلغين إلى من يتأبى على الواقع، ويرفض الانصياع له. إن في الدعاة

من يسعى إلى كسب قلوب الناس عن طريق إقرارهم على ما يقولون، ويفعلون. وأحياناً يتم التماس الحجج والأعذار لهم. ولهذا فإنك تجد أنهم ينشرون بعض الأفكار الجيدة، لكنهم يرسخون في الوقت نفسه في الأذهان الكثير من الأفكار الخاطئة. ولا ريب أننا مع الحكمة في الدعوة ومع التدرج والرفق في الإصلاح، لكن يجب أن يفهم الناس بطريقة واضحة ـ وأحياناً جذرية ـ حجم الفرق بين الواقع الفكري الذي هم فيه والواقع الفكري الذي ينبغي أن يصيروا إليه.

في كثير من الأحيان تتجلى المشكلة التي تواجهنا على صعيد تعميم الأفكار والمعارف الإصلاحية في صعوبة الأفكار ودقة المفاهيم التي ترتكز إليها مسيرة الإصلاح. والحقيقة أننا كثيراً ما نعطي لقدرة الناس على الفهم والاستيعاب تقييماً أكثر بكثير مما عليه الحال في واقع الأمر. في أحيان كثيرة يُفهم ما نقول بطريقة مشوهة، ونشعر أننا أردنا أن نخلص المخاطبين من وهم، فأوقعناهم في وهم آخر. ولو أنك ناقشت عشرة من الذين حضروا خطبة جمعة في تفاصيل ما سمعوا لوجدت التباين الواضح في الفهم. ونجد هذا واضحاً تجاه الفتاوى والأحكام الشرعية الدقيقة. الحل الأساسي قد يكمن في اتساع شريحة الذين يكتبون في المجال الفكري، فكثرة الكتَّاب هي التي تساعد على التنوع، وتتيح عرض الأفكار بأساليب متفاوتة. ثم إن على المختصين في بعض الأقسام العلمية في الجامعات مثل أقسام الثقافة الإسلامية والتربية والاجتماع وغيرها مسؤولية تبسيط المعارف والأفكار وعرضها بأسلوب سهل يمكّن أعداداً كبيرة من الناس من استيعابها.

إن أي حركة إصلاحية تفتقد البعد الشعبي تفتقد في الحقيقة أهداف الإصلاح ووسائله في آن واحد.

٩ ـ لا يصح للخطاب الإسلامي أن يدعي أنه قادر على حمل أعباء الإصلاح بمفرده دون التعاون والتفاهم مع الخطابات الأخرى أو أخذ طروحاتها ـ على الأقل ـ بعين الاعتبار والاستفادة منها في بعض الحالات. في الماضي كان الخطاب الإسلامي ينفرد بالساحة الثقافية، أو يكاد، ومن ثم فإنه كان من المنطقي أن يحاول بمفرده إنجاز كل ما يحتاجه المجتمع المسلم من إصلاحات. أما اليوم فالأمر جد مختلف، حيث إن الخطاب الإسلامي وإن كان هو الأقرب إلى عقول المسلمين ونفوسهم، إلا أنه لا يستطيع الزعم باحتكار الرؤية الإصلاحية، كما أنه لا يملك إلا القليل من الأدوات التي تمكنه من تعميم رؤاه ومشروعاته. حين يمتلك المثقفون في البلد الواحد مبدأ ثابتاً فاعلاً جامعاً في بناء الإجماع الوطني، فإن حاجتهم إلى البحث عن أطر لبلورة الرؤى المشتركة تكون محدودة، لكن ـ مع الأسف الشديد ـ هذا ليس متوفراً بالقدر المطلوب في أي بلد إسلامي اليوم. إن الإيمان بصلاحية الإسلام لكل زمان ومكان والإيمان بكفاءة نظمه لإحداث نهضة شاملة ـ صار موضع جدل وأخذ ورد بين النخب المثقفة. كما أن الانتماء إلى عقيدة واحدة لم يعد يوفر القدر الكافي من المشاعر التي تحول دون التنازع والتطاحن الشامل في مجتمعاتنا. كما أن الحسّ الوطني المطلوب لجعل العيش في وطن واحد كافياً لبلورة الأفكار والمبادئ الإصلاحية المشتركة ـ غير متوفر بسبب ما فعلته الثقافات الوطنية في العالم الإسلامي منذ أمد بعيد من تفريغ قدرتها على الحث والكف في الثقافة الإسلامية. هذا كله يتطلب من الذين يصوغون الخطاب الإسلامي اليوم القيام بالآتي:

أ ـ الاعتراف بوجود خلافات جدية حول قضايا الإصلاح وأولوياته في الإطار الإسلامي وخارجه. وهذا الاعتراف شرط لا بد منه للبحث عن الأطر التي يمكن أن تجمعنا من جديد. بعض المفكرين والكتاب الإسلاميين يحاولون باستمرار التغطية على هذا الاختلاف أو التمزق الفكري من خلال إبراز الصور الإيجابية التي تدل على وجود

وحدة منهجية عميقة لدى الأمة. ويركزون على المظاهر الشعبية في هذا الشأن مثل ازدحام المساجد بالمصلين وخروج أعداد كبيرة من الناس في جنازة العالم الفلاني، وحصد بعض الإسلاميين في بعض البلدان لأصوات الناخبين... وهذه المظاهر تدل على حب الناس للإسلام وأهله، لكن علاقتها بالنخب الذين يشاركون في صياغة الرأي العام ضعيفة جداً. وإن الحوارات التي تتم في الفضائيات بين الإسلاميين وغيرهم وكذلك وجهات النظر التي تطرح في الجرائد اليومية.. تكشف بوضوح عن وجود نخب لا تستند في نظرياتها الإصلاحية إلى مسلّمات الخطاب الإسلامي، بل إن بعضها يناصبها العداء. ليس الاختلاف هو الخطأ الأكبر، لكن الخطأ يكمن في تجاهله وإهماله، ومن ثم العجز عن احتوائه وتأطيره وتحويله إلى مصدر إثراء بدل أن يكون مصدر شرذمة وانحطاط.

ب ـ حين نتصدى لمعالجة مشكلة وطنية مثل الرشوة أو تخلف الصناعة أو البطالة أو إدمان المخدرات أو الأمية... فإن علينا أن نحيد خلافاتنا الفكرية والسياسية جانباً، وإلا فقد نقع من حيث لا ندري في أوحال المتاجرة بمصائب الأمة. وهذا يشكل خيانة لرسالة الإصلاح، وهو في الوقت نفسه جفاء مع النفس. وإذا تأملت في حياتنا العامة، فإنك ستجد أن كثيراً من المشكلات استفحل لأن فريقاً من الناس سعى من أجل الحصول على مكاسب سياسية أو مادية إلى إفشال الخطط التي وضعت لحلها أو سعى من أجل الاستدلال على عدم كفاءة القائمين على معالجتها.

ج ـ التحاور والتشاور والفهم المتبادل هو الطريق السريع لتكوين الأرضية الوطنية المشتركة من أجل التعاون والتعاضد الأهلي. لا يشترط حتى ننجز شيئاً جيداً للأمة أن نوحد آراءنا ورؤانا حول الأشياء المختلفة، فهذا أمر صعب للغاية. الذي لا بد منه هو أن نحاول كسر حدة آرائنا الشخصية إلى جانب تشذيب الزوائد النفسية التي لدينا مثل الكبر والغرور والحسد وسوء الظن.. بالإضافة إلى النظر إلى الأمور من زوايا

مختلفة وأخذ اختلاف الخلفيات الثقافية بعين الاعتبار. وليس من المهم حتى نحصل على إنجاز مشترك أن نقوِّم الأمور تقويماً واحداً، ولكن يكفي أن تكون الأشياء التي تثير درجات من اهتمامنا وقلقنا واحدة. واضح جداً أن المنكرات والمخالفات الشرعية تثير كثيراً من صناع الخطاب الإسلامي، وتزعجهم أكثر من المشكلات التي يفرزها النظام الرأسمالي أو مشكلات تداول السلطة وتنظيم المعارضة، على حين أن الليبراليين ـ مثلاً ـ يهتمون بمسائل الحرية السياسية والتشكيلات الحزبية أكثر من الإسلاميين. هذا الوضع يظل في نطاق المقبول عند هذا الفريق أو ذاك، ما لم يصل الأمر إلى حد تأييد الاستبداد، أو النظر إلى جريمة الزنا أو شرب الخمر على أنها شيء غير مزعج، وتدخل في باب الحرية الشخصية. ونحن نعتقد أن سلامة العقيدة والإيمان بقطعيات الشريعة بالإضافة إلى الاهتمام بما يحافظ على الحقوق المدنية للناس سوف تساعد على تأمين هذا القدر الضروري من وحدة الكلمة. في زمان كزماننا لا تستطيع أن تنال كل شيء، ومن ثم فإن على الواحد منا أن يمتلك من البصيرة والكياسة ما يمكنه من التضحية بالقليل من أجل نيل الكثير.

د ـ إذا تأملنا في حياتنا العامة وما فيها من صراعات وتوافقات وتداعيات، فإننا سنجد الاقتصار على « التنظير » يشكل سبباً من أهم أسباب إظهار التمايزات الفكرية والمنهجية. إن الناس في هذه الحال يتكلمون في فراغ، ولا يجدون الملاذ من الشطط في الأخيلة والأوهام.

العمل له بركات كثيرة، ومن بركاته أنه يؤطر عمل العقل ويحيل على الواقع وإمكاناته، كما يدل على صعوباته وممانعاته. ومن هنا فإن علينا أن ننشئ أكبر قدر ممكن من المؤسسات والأطر العملية والإجرائية التي نعالج من خلالها مشكلاتنا. حين ننشئ مشروعاً لتحفيز الفتيان والشباب على القراءة ـ مثلاً ـ فإننا سنجد أن الخلافات بيننا في

معالجة مشكلة الإعراض عن القراءة قد انخفضت إلى الثلث أو الربع؛ وذلك لأن اتخاذنا قراراً بمعالجة المشكلة أوجد قاعدة مشتركة جديدة. وحين ندخل في التنفيذ العملي فإننا سنجد أنفسنا محكومين بالنظم والخبرات والأعراف الموجودة في ذلك المشروع أو تلك المؤسسة. إننا حينئذ نضع أقدامنا على طريق معبد سلكته أمم كثيرة قبلنا. ونحن نعرف أن الرؤى المتعلقة بالإصلاح السياسي وحق التشريع ومسائل السلطة على نحو عام من أكثر المسائل إثارة للجدل بين الأطياف الإصلاحية المختلفة. ومع هذا فإن معظم الذين يشاركون في حكومة واحدة يشعرون أن الخلافات بينهم أقل مما يظنون، وأن هناك روابط وقواسم مشتركة كانت غائبة عن النظر، وبرزت حين تهيأ العمل في إطار واحد. فهل نعي الحكمة البليغة الكامنة في قول القائل: « افعل قليلاً يغنك عن الكلام الكثير» ؟.

١٠ ـ تعلمنا من التجارب السابقة أنه ليس من الصواب ولا من الحكمة أن نراهن على موقف غيرنا في الإصلاح. وهناك تجارب عالمية وإسلامية مريرة في هذا الشأن. ليس لك في إصلاح شؤونك والدفاع عن وطنك ومكتسباتك أن تعتمد على أي أحد خارج حدود بلادك. لك أن تطلب المساعدة من جهات كثيرة قريبة وبعيدة. وتستطيع أن تتعلم من «اليهود » درساً مفيداً في هذا الشأن، فهم على الرغم من تحكمهم الشديد بكثير من مفاصل القرار في الولايات المتحدة الأمريكية منذ ما يزيد على أربعين سنة، إلا أنهم لم يعولوا على ذلك، وتعاملوا معها على أساس أن هناك بلدين بإرادتين سياسيتين مختلفين، فطوروا أسلحتهم واقتصادهم وثقافتهم على نحو مستقل، وأخذوا عوضاً عن الارتهان للإدارة الأمريكية يتعاملون مع الأمريكيين على أساس الندية، إلى جانب الضغط والابتزاز من أجل الحصول على أسرار التقنية والدعم المادي والسياسي على الصعيد العالمي. واقتصاد دولتهم في فلسطين يعادل اليوم اقتصاد دولة أوربية صغيرة مثل بلجيكا و هولندا. في المقابل فإن هناك دولاً إسلامية وغير إسلامية عديدة،

تعاملت مع أمريكا وأوربا وروسيا على أنها دول صديقة وحليفة، يمكن الاعتماد عليها، ثم اكتشفت بعد فوات الأوان، أن الصداقات في العلاقات الدولية عبارة عن فرع عن تعادل القوى والمصالح القائمة والمنتظرة. وقد سمعت مرة وزير دفاع في إحدى الدول العربية يقول: إذا تعرض بلدنا لضربة نووية من إسرائيل فإن أصدقاءنا في الاتحاد السوفياتي لن يقفوا مكتوفي الأيدي! وهذا إفراط في الثقة في غير محله، حيث ليس في هذا العالم دولة مستعدة لخوض غمار حرب نووية من أجل أصدقائها. هذا المبدأ في الإصلاح لا تقتصر تطبيقاته على العلاقات الدولية، بل ينطبق على المحيطات الأضيق، حيث لا يصح لأي دولة إسلامية أو عربية أن تتوقع من أي دولة في محيطها مساعدة مجانية أو غير مشروطة، أو غير محدودة، فهذا شيء قد انتهى لعدد من الأسباب.

ولهذا المبدأ فاعليته أيضاً على الصعيد المحلي، حيث تعودنا أن تلقي كل جهة شيئاً من مسؤولية إصلاحها على الجهات الأخرى. وتشترك كل الجهات في إحالة مشكلاتها إلى «وزارة المالية» بوصف المال المحرك الأساسي لكل عمليات الإصلاح. وقد تبين أن هذا غير صحيح. في التعليم ـ مثلاً ـ قد اعتدنا أن نحمِّل الأسر وضعف الإمكانات المادية مسؤولية قصور التعليم. في بعض الدول العربية توفر المال للتعليم على نحو مقبول، لكن التعليم لم يتحسَّن . المطلوب إذن أن تحل المدارس مشكلاتها بنفسها، وأن تبدأ أولاً بتحسين الجوانب التعليمية التي لا يحتاج تحسينها إلى أي مال، مثل النظام والانضباط وأسلوب التدريس والعلاقة مع الطلاب... وقل مثل هذا في القطاع الزراعي والصناعي وغيرهما. قد ثبت فعلاً صدق المقولة: «إذا لم تساعد نفسك لم يساعدك أحد». حين نستنفد طاقاتنا في القيام بما علينا القيام به فإننا سنكون على استعداد للاستفادة من المساعدات التي تأتينا من هنا وهناك. أما إذا كنا مصابين بالترهل الذاتي فإن تأثير المساعدات القادمة من الآخرين سيكون بين الضعيف

والمعدوم. وأظن أننا في خطاباتنا الإسلامية لا نمتلك الوعي الكافي بهذه المسألة، فنحن لم نطور ما يكفي من المقولات والطروحات التي تعزز الثقة بالنفس والاهتمام بالاعتماد على الإمكانات الذاتية في إصلاح الأوضاع المختلفة. وأعتقد أنه آن الأوان لاستدراك ما فات.

١١ ـ حين يكون الناس في أزمة، فإن الدعوة إلى الإصلاح تلقى آذاناً صاغية، وهذا منطقي. لكن الذي يوقعنا في الحيرة والتردد هو المواءمة بين الخطاب الإصلاحي ومتغيرات الواقع. ولا يخفى أن تأثير الفكر مهما كان عظيماً ومواكباً يظل في النهاية محدوداً، إذا ما قورن بالمؤثرات المادية والتقنية. وعلى سبيل المثال فإن توفر المال بين أيدي الناس بصورة كبيرة وسريعة، يُحدث تأثيرات في أوضاعهم وتقاليدهم أكبر بكثير مما يحدثه الكلام عن التقشف والتدبير والمحافظة على الثروات الوطنية. وإن توفر وسائل الاتصال على النحو الذي نراه اليوم يحدث من التأثير ما هو أكبر بما لا يقارن مما تحدثه معلومات الناس حول فوائد الاتصال بالآخرين أو مضار كثرة الاختلاط بهم. وهذا لأن المال والوسائل التقنية المختلفة والنظام الذي يخضع له المرء في حركته اليومية توجد أوضاعاً تغلف حركة الإنسان، وتجعل خياراته واختياراته محددة بطيعة المعطيات المعيشية الناجزة. من هنا فإن فئة غير قليلة من المفكرين ذوي الطابع الليبرالي يطالبون الخطاب الإسلامي بمسايرة الواقع واستيعاب المتغيرات التي تحدث فيه. وبعض هؤلاء يريدون من الخطاب الإسلامي ما هو أكثر من الفهم، إنهم يريدون منه أن يتكيف معها، ويغير مقولاته وطروحاته بما يمنح نوعاً من الشرعية للواقع. ولعلي أقدم هنا بعض الإضاءات لهذه المسألة:

أ ـ لدى صناع الخطاب الإسلامي ما يشبه الإجماع على ضرورة تطويره، والسعي إلى الانسجام مع المتغيرات الجارية، بل لدينا ما هو أكثر من ذلك، وهو أننا ما دمنا نعتقد أن التغير وليس الجمود هو الأصل، فإن علينا أيضاً أن ننظر إلى الخطاب

الإسلامي على أنه شيء نام ومتجدد. والقرآن الكريم نفسه يؤكد على هذا المعنى من خلال بنيته الخاصة، حيث إن السور المكية كانت تؤكد على موضوع العقيدة، وكانت زاخرة بالوعيد والزجر والتهديد، وذلك يناسب الإعراض العظيم الذي أبداه أهل مكة في تلك المرحلة. على حين أن السور المدنية كانت تركز على بلورة الأحكام الشرعية وبناء المجتمع المسلم ومعالجة مشكلاته. ونحن أيضاً إلى جانب هذا لا ندعي أن صانعي الخطاب الإسلامي قد قاموا بتجديده وتطويره بما يجعله مواكباً للتغيرات الثقافية والاجتماعية السريعة الحاصلة اليوم، ولكن ما دمنا نتحدث عن خطابات إسلامية، وليس عن خطاب واحد، فلا يصح أن يقال: إن كل أطياف الخطاب الإسلامي غير مستوعبة للواقع وغير مستجيبة لتداعياته.

ب ـ هناك تخوف مشروع لدى بعض الغيورين على الخطاب الإسلامي من أن يؤدي عدم تجديده على نحو كافٍ إلى نفور الناس من الإسلام ومن التفاعل مع أحكامه وآدابه بسبب ما قد يجدونه من ضعف حساسية الخطاب الإسلامي لمشكلاتهم وطموحاتهم. وهذا تخوف محمود ومحق؛ حيث إننا نعتقد أننا إذا خيرنا بين أن يمضي الناس في بعض شؤونهم وفق قول مرجوح أو مختلف فيه، وبين أن يمضوا خارج إطار الشريعة أو من غير إحساس بالمسؤولية الشرعية، فإن علينا ألا نتردد في الميل إلى الخيار الأول، لكن من المهم مع هذا أن ندرك أن كثيراً من المشكلات التي نعاني منها، هي من صنيع أيدينا، وأن كثيراً من طموحاتنا وتطلعاتنا غير مشروع، أو هو غير لائق بأمة تعتقد بأن العيش في هذه الدنيا مؤقت، وأن الحياة الحقيقية هي في الآخرة. وليست مهمة الخطاب الإسلامي في مثل هذه الأحوال أن يوجد الغطاء الشرعي والمنطقي للانحراف والتقصير، بمعنى أن التجديد الذي ينبغي إدخاله على الخطاب الإسلامي يجب ألا يعني الجنوح إلى التساهل وتمييع الأمور، وإعطاء الانطباع بأن التطوير يعني عدم الوضوح ويعني إلغاء الحدود بين المقبول وغير المقبول وبين الجائز والممنوع. إن

التجديد يمضي في اتجاهين وليس في اتجاه واحد. إن غرق كثير من الناس في الدنيوية والتحلل الخلقي الذي بات يطوق حياتهم، يحتاج من الخطاب درجة من الحزم والتأكيد على تصوير المخاطر والمزالق التي تهدد حياة المسلم ومستقبله الأخروي. وقد كان ـ عليه الصلاة والسلام ـ يفعل هذا في بعض خطبه، حيث وصفه بعض من سمعه أنه كان حين يخطب يبدو وكأنه منذر جيش، يقول صبحكم ومساكم... لا يعني هذا بالطبع أن كل الأساليب المتبعة الآن في خطابنا صحيحة ومقبولة[1]، فالقصور والخطأ موجود، لكن لا بد من توضيح المسارات العامة.

ج ـ من المفكرين والباحثين المعاصرين من يطالب بإعادة قراءة النصوص، ويدعو إلى أن يتم ذلك وفق مكونين أساسيين:

١ ـ الالتزام بقواعد اللغة العربية.

٢ ـ الاستفادة من علم «أصول الفقه» ، وليس التقيد به.

أنا أشكر لهم التزامهم بمحددات اللغة العربية أثناء قراءة النصوص، لأن في الباحثين اليوم من لا يهتم بذلك، ومن ثم فإنهم خرجوا بتفسيرات جديدة للقرآن الكريم، أقل ما يقال فيها إنها مضحكة!.

أما مسألة الالتزام بقواعد تفسير النصوص التي وضعها الأصوليون، فإن المتأمل في الساحة الفكرية والثقافية يجد أن هناك ثلاثة مواقف تجاهها: موقف يرى الالتزام المطلق بها. وموقف يرى أنها لا تلزمنا بشيء، وليست مقدسة ولا معصومة. وموقف يجنح إلى التوسط.

أما الموقف الأول، فلا أعتقد أنه صحيح، لأن قواعد تفسير النصوص التي

(1) تحدثت في الكتاب الأول: « تجديد الخطاب الإسلامي: الشكل والسمات » عن الأخطاء الأسلوبية في الخطاب الإسلامي على نحو واضح ومستفيض .

توصل إليها الأصوليون كانت عبارة عن ناتج اجتهاداتهم ومباحثاتهم على مدى قرون. وقد اختلفوا فيما بينهم في الكثير من المسائل، ولم يزعم أحد منهم أن قوله معصوم، أو نهائي لا تستطيع الأمة بعده مراجعته.

أما الموقف الثاني فهو أيضاً غير صحيح، فالعمل الذي قام به الأصوليون عمل كبير بكل ما تعنيه الكلمة، ومهما قيل في تقويمه فإنه كان من إنجاز علماء متخصصين، ولم يكن إنجاز أشخاص من الهواة. وكما أن الذي يفسر النصوص الدستورية والقانونية اليوم هم الفقهاء الدستوريون والمحامون والقضاة، كذلك لا ينبغي أن يفسر نصوص الكتاب والسنة إلا المتخصصون. ومن المألوف اليوم أن تجد صحفياً أو أديباً أو متخصصاً في الفلسفة.. وقد تمادى في الاستنباط من آية كريمة غير عابئ بما قاله أهل الاختصاص. وهذا شكل من أشكال الفوضى العلمية!.

أما الموقف الثالث، فإنه في الحقيقة هو الموقف المنهجي. وهذا الموقف يقوم على أن الجهد الذي بذله الأصوليون وعلماء الشريعة عامة في فهم النصوص الشرعية هو جهد كبير ومقدر، لكنه ليس نهائياً، فهو قابل للإضافة والإثراء؛ وكثير من المسائل والقضايا التي تناولوها قابل لإعادة النظر وإعادة التقنين من جديد. لكن السؤال هو: من الذي سيقوم بذلك؟

أظن أنه ليس في وسع أحد أن يدعي أن علم « أصول الفقه » يتمتع بخصوصية ليست لأي علم من العلوم الأخرى، ولذا فيمكن أن يقول فيه من شاء ما شاء.

تجديد أصول الفقه يقوم به الأصوليون وحدهم، وليس أي متخصص. وهذا حاصل اليوم حيث تجد في الجامعات الإسلامية وكليات الشريعة مئات الباحثين الذين يناقشون مسائل أصولية، ويعملون بالتالي على تجديد ذلك العلم. وبعض تلك البحوث على درجة عالية من الجودة والأصالة، ويتم تحت إشراف متخصصين كبار

وراسخين. وأنا من جهتي أدعو الباحثين في هذا العلم إلى الانفتاح على العلوم اللغوية الحديثة وعلى علوم الإنسان من أجل أفضل فهم للنصوص وأفضل استنباط منها.

د ـ بعض الليبراليين ركب مركب الشطط في التعامل مع النص القرآني، ووصل بهم الأمر إلى القول: إن على الإصلاحيين أن يفكروا بعيداً عنه؛ لأن كثيراً من آياته ذو دلالة تاريخية، حيث إنه عالج أوضاعاً مختلفة عن أوضاعنا. وهذا التوجه يجعل مبدأ خلود الرسالة وصلاحية الإسلام لكل زمان ومكان في مهب الريح. ويجعل بالتالي إيجاد أي قاعدة للحوار والتعاون والفعل المشترك أمراً في حكم المستحيل.

فريق آخر من الليبراليين لم يبلغ هذا الحد من المشاقة، لكنه يرى أنه لا بد من التخلص من سلطة النص لا عن طريق تجاهله، وإنما عن طريق جعله مفتوحاً، يقبل أكثر من قراءة واحدة. ويقول هذا الفريق: إن النص يكون مغلقاً إذا لم يقبل إلا قراءة واحدة. وهذا هو التقليد من وجهة نظرهم! وبعض هؤلاء يقولون: إن كل القراءات شرعية! وأعتقد أن من يقول هذا الكلام لا يعرف شيئاً عن علم الدلالة ولا عن أصول الاستدلال.

وهو لا يعي مدلول ما يقول ولا يستطيع البرهنة عليه. وهل يمكن أن نقرأ قانوناً أو قصيدة أو خطبة أو تصريحاً أو وثيقة عشرين قراءة ـ مثلاً ـ وتكون كلها مشروعة ومنطقية؟!.

غالب الظن أن هؤلاء يرون أن أفضل حل للتخلص من سلطة النص هو أن تصير المرجعية الثقافية والفكرية للأمة في حالة من الفوضى التامة؛ وهذا ما لا يمكن القبول به.

نحن مع الاجتهاد ومع الانفتاح ومع التجديد، لكن كل ذلك يجب أن يتم وفق أصول وضوابط محترمة ومؤصلة.